مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

التراث الليبي تحت التهديد: حالة قوريني

تأليف: أحمد عيسى فرج عبد الكريم، بول بينيت

ترجمة كل من:

[1]محمد عمر محمد عبدربه **[2]أمحمد المسماري**

[1]قسم الآثار، كلية الآداب، جامعة عُمر المختار

[2]قسم الآثار الكلاسيكية، كلية السياحة والآثار، جامعة عُمر المختار

Mohamed.Abdrbba@omu.edu.ly

الملخص:

هذه المقالة هي ترجمة إلى اللغة العربية لمقالة كُتبت باللغة الإنجليزية لكاتبيها الدكتور أحمد عيسى فرج عبد الكريم/ أستاذ مُشارك بقسم الآثار/ جامعة عُمر المختار، و د. بول بينيت/ عضو في صندوق كانتربري الأثري ورئيس بعثة جمعية الدراسات الليبية بالمملكة المتحدة). نُشرت المقالة الأصل بمجلة الدراسات الليبية بلندن في عددها رقم 45 للعام 2014 في الصفحات من 155–161.

تناقش هذه المقالة التراث الأثري الليبي الواقع تحت التهديد من عدة أسباب، خاصة خطر التوسع العمراني العشوائي، لاسيما بعد أحداث السابع عشر من فبراير عام 2011. تعرُض المقالة أسباب التمدد العمراني العشوائي، والصعوبات المختلفة التي تواجهها الجهات ذات الاختصاص في منع التعدي على المناطق والمواقع الأثرية. تذكر المقالة أن حالة مدينة شحات القديمة أو (قوريني/ كيريني)، وما يتعرض له تراثها الأثري من تهديدات ليست استثناءً، وعلى الرغم من أن المقالة تركز على التهديدات التي تتعرض لها مدينة قوريني، إلا أنها تقترح مبادئ توجيهية لحماية التراث الأثري الليبي بشكل عام، ولا تتجاهل المقالة أيضاً الجهود الكبيرة التي تُبذل من جهات الاختصاص، والباحثين، والمهتمين، ومنظمات المجتمع المدني لمواجهة هذه التهديدات للمواقع الأثرية.

ويطرح الكاتبان عدة مقترحات وخطط للحد من التهديدات التي يتعرض لها التراث الأثري في ليبيا بشكل عام، وفي مدينة قوريني بشكل خاص. وحسب رأيهما فإنه لا يمكن تنفيذ هذه المقترحات والخطط إلا بمشاركة الجميع؛ بما في ذلك الدور المهم الذي يلعبه المجتمع المدني المحلي، ودور المؤسسات التعليمية، والجهات الحكومية المسؤولة عن التخطيط، ناهيك عن الدور المهم للجهات المختصة بإدارة وحماية الآثار، وأيضاً جهات الرقابة الإدارية ودورها في ضمان الإدارة السليمة، وكذلك دور الجهات

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

القانونية في وضع قوانين صارمة لمنع التعدي على التراث الأثري، وغيرها من الجهات الحكومية، والوسائل المهمة والناجعة لضمان حماية فعلية للتراث الأثري، ليس في قوريني فقط، بل في عموم البلاد.

الكلمات المفتاحية: التراث الليبي; قوريني; التهديدات; الرقابة الإدارية

Libyan Heritage under threat: the case of Cyrene.

Written by: Ahmed Issa Faraj Abdulkarim and Paul Bennett
Translated by: Mohamed Omar Mohamed Abdrabbah[1], Ahmed Al-Mismari[2]

[1] Department of Archaeology, Faculty of Arts, Omar Al-Mukhtar University, Libya.
[2] Department of Classical Archaeology, Faculty of Tourism and Archaeology, Omar Al-Mukhtar University, Libya

Abstract :

This article is an Arabic translation of an English article by Dr. Ahmad Issa Faraj AbdulKareim (Associate Professor in the Department of Archaeology\ Omar Al-Mukhtar University); and Paul Bennett (Canterbury Archaeological Trust and Head of Mission, Society for Libyan Studies, UK). The article was published in 2013 in the Journal of Libyan Studies/ London, volume 44, pages 103-106. This article discusses Libya's archaeological heritage, which is facing a great threat from several factors, particularly from uncontrolled urban expansion, which increased after February 17, 2011. The article highlights the causes of uncontrolled urban expansion and the different difficulties that relevant authorities are facing in preventing encroachment on archaeological sites. The article states that the case of the ancient city of Cyrene and the threats to its archaeological heritage are not exceptions. Although the article focuses on the threats to Cyrene, it proposes guidelines for the protection of Libyan archaeological heritage in general. The article also does not ignore the significant efforts being made by relevant authorities, researchers, stakeholders, and civil society organizations to address these threats to archaeological sites. The authors put forward several proposals and plans to mitigate the threats facing the archaeological heritage in Libya in general, and in the city of Cyrene in particular. In their opinion, these proposals and plans can only be implemented with the participation of everyone, including the important role played by local civil society, educational institutions, and government bodies

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

responsible for planning, not to mention the important role of the authorities responsible for managing and protecting antiquities. Moreover, the administrative oversight bodies and their role in ensuring management, as well as the role of legal authorities in enacting strict laws to prevent encroachment on archaeological heritage, and other government bodies, are important and effective means of ensuring the effective protection of archaeological heritage, not only in Cyrene, but across the country.

Libyan heritage; Cyrene; threats; administrative oversight

1. المقدمة:

يتعرض التراث الأثري في ليبيا لخطر كبير نتيجة للتمدد العشوائي. هذه المقالة تدرس أسباب هذا الوضع والصعوبات المترتبة عليه في منع التعدي على المنطقة الأثرية. ولا تعد حالة قوريني بمعزلٍ عن غيرها، ولكن في حين ينصَّبُ التركيز هنا على المشاكل التي تواجهها هذه المدينة بشكل خاص؛ فقد تم اقتراح مبادئ توجيهية لحماية التراث الليبي بشكل عام، مع عدم إغفال الجهود الحالية التي تبذل لمواجهة الوضع الراهن.

عندما اندلعت الثورة في 17 فبراير 2011، خشي الكثيرون من أن يلحق الضرر والدمار مواقع التراث الأثري الليبي أثناء النزاع المسلح، واتخذت تدابير داخل البلاد وخارجها للتخفيف من الخسائر المحتملة. ومن بين هذه التصريحات دعوة المديرة العامة لمنظمة اليونسكو (إيرينا بوكوفا) لجميع الأطراف إلى احترام اتفاقية (لاهاي) بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، وأن تزود البعثات الأثرية الأجنبية حلف شمال الأطلسي بالإحداثيات الجغرافية للمواقع المهمة والممتلكات الثقافية لضمان حماية تلك المواقع أثناء عمليات القصف. ولقد حدثت قصة جديرة بالذكر في ليبيا نفسها؛ حيث قام موظفو مراقبة الآثار والسكان المحليون بنشاط جماعي يهدف لحماية المواقع الأثرية والمتاحف والمحفوظات، وفي بعض الأحيان كان ذلك يعرض حياتهم الشخصية للخطر. وتضمنت تلك التدابير نقل المعروضات من المتاحف لتخزينها في أماكن آمنة، وإغلاق الأبواب المعدنية باللحام، وسد الأبواب والنوافذ في المتاحف ومخازن الأرشيف، علاوة على مراقبة دقيقة لجميع المواقع الرئيسية لمنع السرقة والتخريب. وعندما وصلت موجة الصراع بقية المدن الكبرى وإلى صبراتة، قام المزارعون المحليون بمشهد رائع من خلال نقل

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

قطعان الأغنام والماعز إلى الموقع، كوسيلة لمنع المنطقة من أن تصبح ساحة معركة. وخاطر السكان المحليون وأعضاء من مصلحة الآثار بحياتهم من أجل حماية المواقع الأثرية.

وبعد مرور ثلاث سنوات أصبح الوضع مختلفاً تماماً، وفي هذه الورقة القصيرة سوف نكشف عن الوضع المقلق اليوم في موقع قوريني (شحات)، وما يحدث– على الأرجح– في أماكن أخرى من البلاد.

1.1. تقييم الأضرار:

بعد أن انتهت الاشتباكات المسلحة، أجرت منظمة Blue Shield (الدرع الأزرق)[1] تقييماً سريعاً لحالة العديد من المواقع الرئيسية، وخاصة الساحلية منها، وكانت مدينة شحات الأثرية من بين المواقع التي تمت زيارتها، ويذكر التقرير اللاحق لهذه الزيارة أنه لم يكن هناك سوى القليل من الأدلة على حدوث أضرار بالموقع الأثري، باستثناء بعض الحفريات غير القانونية، وسرقة بعض القطع، بما في ذلك جزء من فسيفساء من منزل (جيسون ماجنوس)[2] (Habsburg 2011). قام أهالي شحات خلال الثورة بحماية الآثار الموجودة في المدينة القديمة وما حولها، وقام متطوعون من مراقبة الآثار والمجتمع المحلي بحراسة المواقع والمخازن والمتاحف بشكل فعَّال.

2.1. النمو العمراني غير القانوني وخطره على المواقع الأثرية:

تغير وضع المجتمع المحلي بعد الثورة بشكل كبير، حيث يجري الآن تمدد عمراني هائل حول قوريني، حتى داخل الموقع الأثري، ويحدث هذا التمدد العمراني غير القانوني يومياً تقريباً، وأصبحت الحفريات السرية شائعة وبشكل متزايد، وهناك سوق سوداء تنمو في الاتجار بالآثار. وعلى الرغم من محاولات مراقبة آثار شحات للسيطرة على الوضع من خلال مناشدة المقاولين، والمهندسين، والمزارعين، وأصحاب الأراضي بالالتزام بالقوانين الليبية التي تحمي المواقع الأثرية، والغابات، والمناظر الطبيعية والتاريخية، إلا أن طلباتهم قوبلت بالعرقلة والازدراء وحتى التهديد بالعنف.

أصبح التمدد العمراني في قوريني وحولها الآن خارج عن السيطرة تماماً، وهناك خطر كبير من أن موقع التراث العالمي هذا، وهو أحد كنوز التراث الليبي بشكل عام، سيتم تدميره بشكل كامل. وقد انتشرت

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

ظاهرة الاستيلاء على الممتلكات، وفي كثير من الأحيان من دون تعويض كافٍ أو حتى من دون أي تعويض. وفي نشوة ما بعد الصراع؛ انتهت القيود الصارمة التي فرضها النظام السابق على ملكية الأراضي، وملكية المنازل والبناء، ويبدو أن الكثيرين في المجتمع يعتقدون أنهم الآن أحراراً في تطوير أراضيهم بأي طريقة يختارونها، دون الرجوع إلى القانون أو سلطة مصلحة الآثار، وأصبحت المواقع الأثرية والآثار المحمولة شكلاً من أشكال الغنائم في أذهان الكثيرين.

ليس فقط التمدد لبناء المساكن والاستراحات هو الذي يسبب هذه المشكلة الكبيرة، بل التوسع في الزراعة. فالكثير من المزارعين الذين يملكون أراضي منذ سنين، وكانوا فيما سبق يتبعون القوانين المتعلقة بحماية المعالم الأثرية الواقعة في أراضيهم؛ هؤلاء قاموا الآن بتأجير آلات ثقيلة لجرف المراعي القديمة التي تحتوي على بقايا أثرية، أو شق طرق جديدة عبرها، أو تحويل المراعي الوعرة إلى حقول صالحة للزراعة.

لم يعد هؤلاء يخشون تداعيات مثل هذه الأعمال، بل هم يعتقدون الآن بأنهم قد تحرروا من أي قيود، ويمكنهم أن يفعلوا ما يحلو لهم بأراضيهم. أضف إلى ذلك عدداً كبيراً من الطرق المعبدة وغير المعبدة، وخطوط الأنابيب، وإلى غير ذلك من الخدمات (التي يساندها عدد من مسؤولي البلدية، وحتى من الحكومة المركزية). هناك موجة مد عمراني حقيقية تؤدي إلى تآكل وتدمير القيمة العالمية لموقع التراث العالمي هذا، وللمناظر الطبيعية المحيطة به (انظر الشكلين 1 و2).

على الرغم من أن وجهة النظر المحلية ترى بأن أفعالهم مشروعة، إلا أن معظم النمو العمراني الجديد غير قانوني بشكل واضح، ويتعارض مع قوانين التراث الليبية التي لا تزال سارية بعد الثورة. هناك حاجة واضحة إلى نمو عمراني جديد، لا سيما مشاريع إسكان للأجيال الحالية والأجيال القادمة، ولكن مثل هذه التمدد العمراني يحتاج إلى أن يُخطَّط له وأن يُسيطَر عليه بطريقة لا يُعرِّض الممتلكات الثقافية للخطر.

هناك عدد من التقارير تم إعدادها من قِبَل مراقبة آثار شحات وآخرين لجذب الانتباه إلى محنة مدينة قوريني، ولكن على الرغم من القلق الحقيقي الذي يساور الكثير من قادة المجتمع المحلي، والشخصيات الفاعلة في مصلحة الآثار في طرابلس وفي الحكومة، فإنه لم يثبت أنه من الممكن معالجة العديد من القضايا التي يعاني منها موقع التراث العالمي هذا أو إيجاد حلول مستدامة لها. إن ليبيا تمر

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

بمرحلة انتقالية، ومن الصعب مواجهة هذه القضايا في وقت تهيمن فيه هموم أكبر على أجندة الحكومة، ومع ذلك، فبالنسبة لأولئك الذين يرون أن قوريني ومواقع أخرى مماثلة على طول الساحل أو في صحاري الجنوب هي ممتلكات هائلة وحيوية لمستقبل البلاد، فإن الجلوس مكتوفي الأيدي ليس خياراً، في حين يتعرض التراث الليبي الفريد والعالمي للتهديد بسبب التمدد العمراني العشوائي. يجب أن نُسمع صوتنا في محاولة لإيجاد حلول قبل فوات الأوان، وقبل ضياع معلومات حيوية تتعلق بتاريخ هذه المدينة الشهيرة. ففي حالة موقع تراث عالمي مثل قوريني؛ فإن الوضع لن يكون أكثر خطورة مما يحدث الآن، حيث يتم

تشويه الموقع الأثري، والضواحي، والبيئة بشكل كامل ومستمر.

صورة 1. مبنى من الطوب المُصمت أقيم بالقرب من معبد ديميتر، قوريني. (مصدر الصورة: H. Walda).

إن التقارير التي أُرسلت إلى مراقبة الآثار في طرابلس، وإلى وزير الثقافة، وإلى المندوب الليبي الدائم في اليونسكو؛ كلها تعبر عن الحاجة الملحة لحماية الممتلكات التراثية من أولئك الذين يسعون إلى بناء منازل جديدة، وبناء استراحات، ومخططات بنية تحتية، وتوسيع الأنشطة الزراعية. إن معظم الأراضي المتضررة من هذه الأزمة تحتجزها عائلات بملكية محدودة، أو هي أراضٍ قبلية موضوعة في عُهدة ع العائلات. غالباً ما يكون بيع الأراضي لأغراض التنمية مشكوكاً في شرعيته نظراً لعدم وجود أدلة كافية على الملكية، أو لعدم استشارة جميع الأطراف التي يمكنها المطالبة بالملكية أو الفائدة.

يتم الاتفاق على الملكية والإذن بالتوسع العمراني في الوقت الحالي داخل القبيلة، لذلك بالنسبة للعائلة التي تسعى لبناء منزل أو استراحة، وكذلك بالنسبة للمقاول؛ فإنه بمجرد التوصل إلى اتفاق اجتماعي، فليس من المهم وجود أي إجراء آخر كدليل يثبت الملكية أو للحصول على تصريح مخطط

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

لغرض التطوير. ونتيجة لذلك يتزايد التمدد العشوائي في كل مكان، حتى داخل مسافة الـ 300 متراً من الشاطئ، وهي المنطقة التي ظلت لسنوات خالية من المباني بموجب القانون، ويجري الآن بناء الاستراحات الخاصة فيها القانوني سيكون لها صدى طويل في الم ا أدى إلى زيادة الضغط على المساحات راعية والساحلية.

صورة 2. حفر سري لأحد المقابر بمقبرة قوريني. (الصورة: أ. عبد الكريم).

لقد أصبح التمدد الحالي في قوريني ومحيطها خارج نطاق السيطرة، ولا توجد قواعد أو شروط للتخطيط، ولا توجد مراقبة للجودة، وبالتأكيد لا يوجد إشراف أو تسجيل أثري. لقد تم تدمير أي مواقع أثرية حاصرتها هذه الزوبعة من نشاط البناء، وفقدت المعلومات عنها إلى الأبد. إن الطبيعية المحيطة بقوريني تتغير بشكل يومي تقريباً، وبالتأكيد إلى الأسوأ. يتآكل المكان السحري للموقع الأثري– الذي يقع على ارتفاع عالٍ من المنحدر المتجه شمالًا إلى البحر عبر سهل علوي وسفلي تهيمن عليه الزراعة– بشكل منهجي بسبب الطرق الجديدة ومشاريع تطوير في مواقع غير ملائمة. يتم الآن جرف النباتات والأشجار القديمة التي كانت تهيمن في السابق على تضاريس هذا الدرج – الذي كان محمياً بموجب القانون– لإفساح المجال لبناء منازل راقية من الدرجة الأولى والثانية، ومشاريع استراحات، وأماكن لقضاء العطلات، وطرق جديدة، وخطوط لأنابيب المياه. مما لا شك فيه أن انفجار التمدد العمراني والتطوير الجديد هو – في جزء منه– رد فعل على الاستيلاء على الأراضي وقيود البناء التي فرضها النظام السابق، والتي خلقت الحاجة إلى مساكن جديدة والاستياء من أي شكل من أشكال التدخل. كان آخر

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

مخطط إسكان رئيسي في مدينة شحات عام 1986. ومنذ ذلك الحين وحتى عام 1999 زاد عدد سكان شحات بنسبة 33 ٪ وبين عامي 2000 و2006 ارتفع بنسبة 25 ٪ أخرى. يبلغ عدد سكان مدينة شحات اليوم حوالي 35.000 نسمة. وعلى الرغم من الحاجة إلى منازل جديدة؛ يبدو أن مشاريع مخططات الإسكان لم تُعط أولوية بعد، ومعظم مشاريع التمدد العمراني الأخيرة حول قوريني وعلى طول الطريق الساحلي شرق سوسة (أبولونيا القديمة/ ميناء قوريني) هي استراحات للاستخدام الموسمي، أو منازل إضافية مبنية لغرض استخدامها في العطلات، وهي غالباً ما تكون في أكثر المواقع بروزاً، وتغطي مساحات كبيرة من الأراضي، ويُنفق عليها مبالغ مالية كبيرة. إن الاستثمارات طويلة الأجل تتم في الأساس من قبل رجال الأعمال أو المقاولين الليبيين، الذين ليس لديهم اهتمام كبير بالمناظر الطبيعية التاريخية التي تشوهها مشاريعهم، أو التأثير المباشر والجانبي الذي تخلفه أنشطتهم على الموارد التراثية لهذا المكان المميز جداً.

3.1. كيف نحمي تراث ليبيا؟

يبدو أن هذه الموجة من التنمية يقودها السكان المحليون. وعلى الرغم من أن أموالاً خارجية ربما تغذي عدداً من المخططات، إلا أن السكان المحليين هم الذين يقومون بتقسيم أراضيهم وتسييجها وتطويرها لصالح شركائهم. يحدث كل هذا بشكل متزايد ومثير للقلق على حساب التراث الوطني. عندما سُئِلَ مالكي الأراضي عن تدمير البقايا الأثرية والبيئة الطبيعية، أو عن التأثير البصري للبناء؛ أبدى بعضهم استعدادهم لوقف البناء في منطقة معينة مقابل أرض جديدة في مكان آخر، أو مقابل تعويض مالي من الحكومة. ومع ذلك، فإن معظم المشاركين في مثل هذه الأنشطة ينزعجون إلى حد الغضب من أي شكل من أشكال التدخل من جانب الحكومة أو الهيئات الخارجية. إن الصعوبة الكبيرة التي تواجهها مصلحة الآثار في القيام بواجباتها كأمينة وحارسة للتراث الليبي هي الجهل العام بالتراث، وقلة المعرفة بقيمة البقايا الأثرية للدخل والتوظيف في المستقبل، والفوائد طويلة الأمد المترتبة على الحفاظ على المناظر الطبيعية التاريخية، والتنوع البيولوجي من أجل جودة الحياة.

لا يمكن لأحد أن يمنع عملية النمو والتطوير ولكن لابد من التحكم فيها، ومن الأفضل أن يتم ذلك ضمن نظام تخطيطي يسعى إلى إيجاد بيئة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية. إن قوريني وكل المراكز

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

التاريخية الأخرى في حاجة مُلِحَّة إلى إطار تخطيطي يصممه مختصون وطاقم تخطيط مدرب من البلدية ومصلحة الآثار لإعداد إطار منظم للنمو المستدام دون الإضرار بالممتلكات الثقافية أو البيئة. يجب أن تكون آليات التنفيذ هي إحدى العناصر الأساسية لهذا النظام، وهذه بدورها ستمكن جهات التخطيط من معاقبة كل من يخالف هذه الترتيبات. وبالمثل، هناك حاجة إلى نظام صارم وعادل وشفاف لنقل ملكية الأراضي وتسجيلها، حيث يجب إثبات الملكية قبل أن تتم عملية البيع، ويمكن توثيق المعاملة وتسجيلها بشكل صحيح في سجل الأراضي الوطني. ومن الشروط الأساسية أيضاً هو إجراء مسح عقاري مفصل للأراضي الواقعة في قلب الموقع (المنطقة المُحددة بأسوار المدينة القديمة)، والمقابر والمزارع الواقعة خارج الأسوار، والمناظر الطبيعية المحيطة بها، مع وضع حدود ثابتة تحدد وتقسم ملكية الأراضي.

إن العديد من المناطق في مدينة قوريني ومحيطها مُثقلة الآن بالتمدد العمراني الجديد، بما في ذلك أجزاء من المدينة القديمة بالقرب من معبد زيوس، وبالقرب من متحف النحت، والكنيسة الشرقية (التي تأثرت بشكل كبير جراء التطورات الأخيرة)، وساحة ديميتر على الجانب الجنوبي من وادي بالغدير، وكذلك المقابر والمزارع القديمة المحيطة بالمدينة الواقعة على الطريق المؤدي إلى بلغراي القديمة (البيضاء الحديثة) وإلى مستوطنة الصفصاف، إلى جانب المناظر الخلابة الممتدة لمسافات طويلة إلى الشمال من المدينة، كلها الآن تحت التهديد المستمر. فالوضع حرج وينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل عاجل.

4.1. خطة إدارة التراث العالمي:

ينبغي وضع خطة لإدارة التراث العالمي لقوريني بعد التشاور مع الجهات المحلية ذات العلاقة، والبلدية، والمجتمع المحلي. تحتاج مدينة قوريني إلى تقييم منظم من قِبَل مختصين ليس فقط لتوفير جرد للممتلكات الأثرية وحالتها الراهنة، بل أيضاً لتحديد الاحتياجات المستقبلة من أجل إدارة الموارد الثقافية، والحفاظ على المباني، والتنوع الطبيعي والسياحة في هذا الموقع. يجب أن تستند الخطة إلى مناقشات مفصلة مع أصحاب المصلحة (أولئك الذين يعيشون داخل المنطقة المحمية، أو مُلاك الأراضي، أو المستأجِرين)، بالإضافة إلى السكان المحليين في شحات. هناك حاجة إلى بحث مكتبي ودراسة ميدانية

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

لوضع خطط طويلة الأجل لتحسين وصيانة الموقع؛ بما في ذلك التدريب وبناء القدرات لأولئك الذين يقومون بإدارة وحماية ومساندة مدينة قوريني على الصعيدين الوطني والدولي.

يجب أن يكون أحد العناصر الأساسية للخطة هو تحديد (منطقة عازلة) لموقع التراث العالمي هذا (صورة 3). وقد تم مُسبقاً تحديد الموقع الأساسي أو قلب الموقع من خلال أسوار المدينة القديمة، إلى جانب المنطقة الجنوبية من المدينة، التي تضم الحرم الديني الكبير للمؤهلة (ديميتر)، والواقعة على الجانب المقابل لوادي (بالغدير). يجب أن تشمُل المنطقة العازلة– المحيطة بالموقع الأساسي– كل من الأراضي التي تحتوي على مقابر واسعة، والمزارع القديمة، والحقول، والمحاجر. كما ينبغي النظر في إنشاء منطقة عازلة أكبر تحمي المناظر الطبيعية ومحيط الموقع. ستكون هناك حاجة إلى إجراءات تخطيط صارمة داخل هذه المناطق الثلاث للسيطرة على التمدد من خلال شروط تخطيط قابلة للتنفيذ. ويجب النظر في فرض وقف مؤقت لجميع أشكال التطوير في الموقع الأساسي، مع دراسة متأنية ودقيقة للتطويرات المقترحة حسب الدرجة في المناطق الداخلية والخارجية. ومن بين المبادئ الرئيسية التي يجب مراعاتها للتطوير المستقبلي هي الموقع، والتأثير المباشر على البقايا الأثرية ومحيط موقع التراث العالمي، إلى جانب حجم ونطاق التطوير، والمواد، وجودة البناء، والخدمات، والاستدامة.

5.1. إجراءات أخرى سيتم اتخاذها قريباً:

- **1.1.5. معاينة الموقع من قبل اليونيسكو:**

تم إبلاغ اليونسكو بالوضع الحرج في قوريني، وتم أيضاً إرسال تقرير إلى المندوب الليبي الدائم في اليونسكو، وسيتم مناقشة حالة قوريني في اجتماع لجنة التراث العالمي الذي سيعقد في الدوحة. ونأمل في أنه ستُجرى زيارة استطلاعية في النصف الثاني من عام 2014 لموقع التراث العالمي من قِبَل منظمة اليونسكو بمشاركة المندوب الدائم، وكبار المسؤولين في مصلحة الآثار، وربما حتى معالي وزير الثقافة.

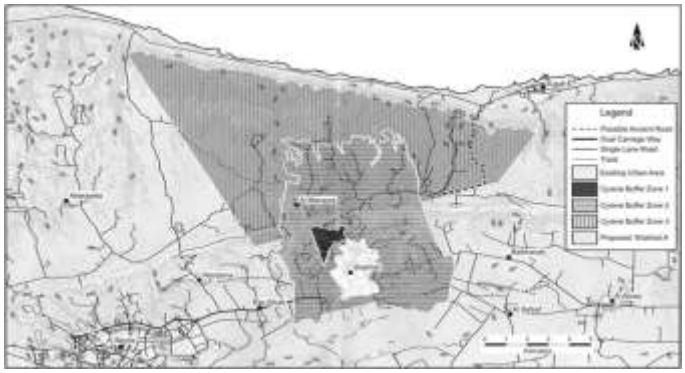

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

صورة 3. المناطق العازلة المقترحة لقورينى. (بناءً على المقترحات والأشكال الواردة في "مشروع الجبل الأخضر لمستقبل مستدام"، تقرير المرحلة الأولى،Ramboll 2009؛ وتم تعديلها من قِبَل P. Atkinson).

- **تحتاج مراقبة الآثار في شحات إلى اتخاذ خطوات استباقية:**

تحتاج مراقبة الآثار في شحات إلى تشكيل شبكة من المؤيدين من أجل حماية الموقع الأساسي لقورينى، والمناطق العازلة المستقبلية. لقد تم مؤخراً تشكيل تجمع جديد باسم (أصدقاء قورينى)، وينبغي على مصلحة الآثار – وبالتنسيق مع (الأصدقاء) والمنظمات الأخرى– أن تبدأ في تطوير وسائل ضغط قوية ونشطة لمكافحة التنمية غير القانونية والمدمِرة. يجب إقامة روابط مع الجامعات الليبية والهيئات الأكاديمية الأخرى، بما في ذلك البعثات الدولية العاملة في ليبيا، للتأثير على الهيئات المحلية والإقليمية والوطنية وكسب دعمها، بما في ذلك الشرطة والقضاء والحكومة، لحماية المواقع الأثرية من خلال إنفاذ القانون الليبي.

- **قوانين التراث الليبية بحاجة إلى مراجعة:**

إن القوانين الحالية التي تحمي التراث الليبي شاملةً، ولكن تفسيرها مُعقَّداً، ولا يتم إنفاذها، ونادراً ما وُضِعت في الماضي موضع التنفيذ. ينبغي مراجعة قوانين التراث الليبية، وتبسيطها، وتحديثها بحيث يمكن تضمينها في الدستور الليبي الجديد. وينبغي تشجيع وزارة الثقافة ومصلحة الآثار؛ بالتنسيق مع المتخصصين في القانون، واليونسكو وغيرها من الجهات المختصة على القيام بهذا العمل الأساسي في المستقبل القريب. ومن بين الجوانب المهمة في هذا الصدد هي مسألة أن تقوم الدولة الليبية بشراء أو تبديل الأراضي بطريقة عادلة وشفافة، لتأمين مستقبل المواقع الأثرية المهمة، والمناظر الطبيعية المحيطة على المدى الطويل.

- **تدريب موظفي مصلحة الآثار أمر مطلوب:**

ينبغي مساعدة مصلحة الآثار من خلال أشكال متنوعة من التدريب وبناء القدرات لتصبح أكثر فعالية في إدارة الموارد الثقافية وحماية التراث الليبي. يجب تشجيع البعثات الدولية على المساعدة في هذه العملية من خلال توفير التدريب العملي، والتوظيف، وتوفير فرص التدريب على اللغة، وتكنولوجيا المعلومات، والدراسات العليا لأولئك الذين سيشكلون الجيل القادم من مديري الموارد الثقافية الليبية،

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

والقيمين الأثريين في عملية التخطيط، والمختصين في علم الآثار، والمختصين في علم الآثار البحرية، ومدراء المتاحف، وموظفي مكاتب المحفوظات، والمرممين، ومديري المواقع، وضباط الأمن.

- **التواصل المجتمعي مطلوب:**

يجب أن تركز مصلحة الآثار على التواصل؛ بل وأن تتولى المبادرة في ذلك، وأن تتشارك مع كل مستويات المجتمع المحلي، والمدارس، والجامعات، وعامة الناس ورجال الأعمال لتطوير شبكة دعم شعبية. وينبغي تعريف الناس المحليين على التراث المحيط بهم. فمع المعرفة سيأتي الاحترام، الذي يؤدي في النهاية إلى الدعم للتدابير الوقائية، لضمان بقاء قوريني للأجيال القادمة، ليستمتعوا بها ويحصلوا على فرص العمل والإيرادات منها.

لقد أُقيمت العديد من المبادرات الخاصة والتطوعية لتقديم العروض في المدارس، وتنظيم جولات توعوية للموقع لطلبة المدارس والسكان المحليين من قبل بُحَّاث من مراقبة آثار شحات خارج ساعات دوامهم الرسمي، وبدعم من طلاب وأعضاء هيئة التدريس من جامعة عمر مختار في البيضاء (Abdulkariem, 2013). ومن المبادرات الأخرى الجديرة بالذكر هي نشر مجلة (آفاق أثرية)، وهي تعطي معلومات أثرية وتاريخية للعامة، مع الأخبار والتعليقات، والتي نشرها بشكل خاص الدكتور خالد الهدار من جامعة بنغازي، وكذلك مجلة (البرَّاق أو اللامع)، للترويج للتراث الليبي، التي نشرها الدكتور صالع العقاب، الرئيس السابق لمصلحة الآثار قبل وقت قصير من تركه منصبه.

في الآونة الأخيرة، وافق معالي وزير الثقافة على تمويل طباعة أعداد كبيرة من دليل جديد باللغة العربية حول آثار طرابلس، ليوزع مجاناً للمدارس والجامعات ومصلحة الآثار. تم أيضاً ترجمة دليل من الإنجليزية إلى العربية، وهو دليل أنتجته جمعية الدراسات الليبية في لندن (Kenrick, 2009) بمنحة من شركة (شِل ليبيا) كهدية إلى ليبيا. ويجري حالياً البحث عن منحة لإصدار نسخة باللغة العربية من الدليل الأثري الذي تم إنتاجه مؤخراً لبرقة (Kenrick, 2013)، على أمل أن يتم توزيع هذا الدليل – عن الآثار في شرق ليبيا، بما في ذلك قوريني– على نطاق واسع مجاناً، للمساعدة في إشراك الجيل الحالي والقادم في حماية وتعزيز تراثهم. كما يجري التخطيط لإصدار كُتيب إرشادي لفزان.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

وعلى الرغم من هذه المبادرات المهمة؛ فإن الوقت قد حان لمراقبة آثار شحات، ولمصلحة الآثار في طرابلس، والمراقبات في كل أنحاء البلاد؛ أن تعترف رسمياً بالحاجة إلى (التواصل) مع المجتمع كجزء لا يتجزأ من وظيفتها، ويتعين على مصلحة الآثار الآن أن تتولى زمام المبادرة لتطوير استراتيجية للتواصل المجتمعي والتوعية التراثية، على أن يتم تنفيذها بقناعة وحماس وبميزانية تتناسب مع أهمية هذه المهمة.

الخطوات الأولى:

من الممكن إيجاد حلول أكثر عملية وعاجلة للمواقع الصعبة:

- ينبغي أن يوضع في الاعتبار التدخل المباشر للدولة لحماية الموقع الأساسي والمواقع المهمة والمهددة في المنطقة العازلة من خلال تحويل هذه الممتلكات إلى الملكية العامة، وذلك من خلال شراء أهم قطع الأراضي، لاسيما التاريخية.
- يمكن لمصلحة الآثار والحكومة النظر في دفع إعانة مالية بسيطة سنوياً لملاك الأراضي والمزارعين المحليين على شكل اتفاقية إدارة، للحفاظ على مناطق حيوية للمناظر الطبيعية التاريخية للاستخدام الزراعي الوقائي، مع التشديد على أنه لا يُسمح بأنواع معينة من الأنشطة الزراعية ولا بأي شكل من أشكال التنمية.
- ينبغي أن يكون هناك تشجيع من الخارج ومن أعلى المستويات في الحكومة الليبية لتطبيق القوانين التي تحمي الممتلكات الثقافية؛ ولا يمكن أن يتم ذلك من دون تعاون الشرطة والقضاء، ومن دون نظام تخطيط يسعى إلى فرض النظام والسيطرة على جميع أشكال التنمية.

خُصِّصت قبل الثورة مباشرة قطعة أرض واسعة جنوب شحات لتكون موقعاً لمدينة حدائق جديدة أو (المدينة الخضراء)، وقُدِّم تصميم مبدئي للمدينة الجديدة (Cullinan, 2012) يتضمن شبكة شوارع، وخدمات، ومنازل (بما في ذلك أنواع مختلفة من المنازل)، ومبانٍ تجارية، ومكاتب، ومدارس، ومساحات عامة مفتوحة، وحتى مخططات للزراعة والتنوع البيولوجي. تم وضع حدود الموقع قبيل الثورة، وشُيِّدت بعض الطرق، إلا أن المشروع تعثر بسبب شراء الأراضي. ويُمكن أن يكون هذا الموقع الآن مفتاحاً لتخفيف ضغوط التمدد العمراني في مناطق أخرى حول قوريني.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

ينبغي تشجيع الحكومة على شراء الأراضي بشكل مباشر، ومن ثم تقديم حوافز لتبادل الأراضي وللمطورين لبناء منازل جديدة وفقاً للتصميم المنصوص عليه في وثيقة التصميم المبدئي. ويجب أن تكون معايير البناء عالية في كل جانب من جوانب التطوير، لتوفير مستوى جيد لحياة كريمة للسكان المستقبليين، وحافزاً إيجابياً للعائلات للعيش في (المدينة الخضراء)، وأيضاً حافزاً للمطورين للاستثمار هناك.

أدى تطوير مدينة شحات – التي تأسست عام 1965– إلى تشجيع إعادة توطين العائلات التي تعيش داخل الموقع الأثري، وأدى ذلك مع مرور الوقت، إلى تدمير المقبرة الكبيرة الواقعة في الجنوب الشرقي وضاحية قوريني. ولازال النمو مستمراً في المدينة الحديثة، مما يؤدي إلى تآكل أجزاء أخرى من المقبرة والمناظر الطبيعية للضواحي القديمة. يجب الإعلان عن إيقاف مؤقت لأي توسع في المدينة، مع تركيز التطوير الجديد في الجنوب داخل حدود مخطط المدينة الخضراء، وينبغي في الوقت نفسه تحسين البنية التحتية ومشاريع الإسكان في شحات. وإلى جانب التحسينات الرئيسية في الموقع الأثري؛ ينبغي أن تصبح المدينة الخضراء هي بوابة قوريني، مع اتباع نهج رسمي، وربما مركزاً للزوار كأجزاء لعملية الربط.
وعلى الرغم من أن المستوطنة الحديثة قد دمرت عددًا الكثير من المقابر القائمة والمدفونة، إلا أن عدداً كبيراً من المباني القديمة بقي في ظل المباني الحديثة في جميع أنحاء المدينة، بما في ذلك عدداً كبيراً من المعالم الجنائزية داخل القاعدة العسكرية السابقة ومنطقة المُخيم المجاورة. كل من هذه المواقع يمكن أن يصبح حديقةً أثريةً محمية؛ ومساحة تاريخية خضراء مفتوحة لتعزيز طابع المدينة الحديثة، وربطها بشكل أوثق بالموقع الأثري وجعلها مكاناً مميزاً وجذاباً للعيش.

2.1.5. الأمل في المستقبل:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها موظفو مراقبة الآثار والسكان المحليين لحماية قوريني أثناء الثورة، فإن المدينة القديمة، وضواحيها، والمناظر الطبيعية المحيطة بها؛ تتعرض اليوم لتهديد أكبر من أي وقت مضى في تاريخها الممتد منذ 2630 عاماً. إنه وفي خضم نشوة النجاح في التخلص من نير النظام السابق، فإن مُلاك الأراضي المحليين، والمزارعين، ورجال الأعمال عازمون الآن على تطوير مساحات كبيرة من الأراضي دون التفكير في التأثير على البقايا الأثرية أو المستقبل الطويل الأجل لأحد أعظم الكنوز الأثرية في ليبيا.

مجلة سوزوسا العلمية المحكمة
Sozusa Peer-Reviewed Scientific Journal
ISSN: 3078 – 2767
المجلد الثالث، العدد الاول، سبتمبر 2025م
DOI: https://doi.org/10.66358/sozusa.v3i1.002

إن القوانين والبروتوكولات التي تحمي التراث الليبي، والتي تم وضعها وتنقيحها في السنوات الأولى من عهد المملكة الليبية، والمنصوص عليها أيضاً في القانون الليبي خلال النظام السابق، يتم الآن انتهاكها وتجاهلها بالجملة على الرغم من مناشدات واحتجاجات مصلحة الآثار، والجامعات، والبعثات الدولية، وكل من يحب ويهتم بموقع التراث العالمي قوريني. لا يسعنا إلا أن نأمل في أن تتخذ – موجة الاحتجاجات المتزايدة ضد التنمية غير القانونية والمدمرة في مدينة قوريني وما حولها وغيرها من المواقع الأثرية الكبرى، بما في ذلك لبدة الكُبرى، وصبراتة والمراكز التاريخية الكبرى في الجنوب– زخماً لدى السلطات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية لحماية التراث العالمي الليبي قبل فوات الأوان.

ملاحظاتك

1. الدرع الأزرق هو الشعار الحامي لاتفاقية لاهاي لعام 1954، وهي المعاهدة الدولية الأساسية التي تضع قواعد لحماية التراث الثقافي أثناء النزاعات المسلحة. تتكون شبكة الدرع الأزرق من منظمات تتعامل مع المتاحف والمحفوظات والدعم السمعي البصري، بالإضافة إلى المعالم والمواقع الأثرية.
2. وقعت السرقة قبل أيام قليلة من الثورة.

المراجع:

Abdulkariem, A. 2013. Involving the Local Community in the Protection of the Heritage and Archaeology of Cyrene. *Libyan Studies* 44: 103–106. https://doi.org/10.1017/S0263718900009699

Edward Cullinan Architects 2012. http://www.edwardcullinanarchitects.com/projects/green_mountain.html

Habsburg, K. 2011. Blue Shield: The 2nd Libyan Heritage Mission

http://www.blueshield.at/libya_ 2011/11-2011/mission_report_libya_11-2011.pdf

Kenrick, P. 2009. *Tripolitania (Libyan Archaeological Guides)*. Silphium Books, London.

Kenrick, P. 2013. *Cyrenaica (Libyan Archaeological Guides)*. Silphium Books, London. https://doi.org/10.2307/jj.4350570